

رقم الاساس : ٩٩/١/٤٠

رقم الاستشارة : ١٧٥

٩٩

استشارة

الموضوع : التصاريح والبيانات والكتابة من قبل افراد  
الهيئة التعليمية في الجامعة اللبنانية بالنسبة  
الى معلومات او اخبار تسيء الى سمعة  
الجامعة او تتعلق بها .

المرجع : كتاب السيد رئيس الجامعة اللبنانية رقم  
١٣٨/ص تاريخ ١٩٩٩/٢/٦ .

ان هيئة التشريع والاستشارات في وزارة العدل ،

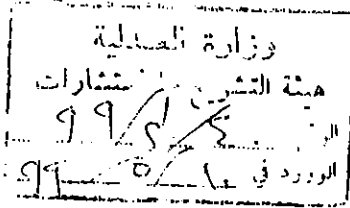
بعد الاطلاع على الكتاب المشار اليه في المرجع اعلاه ،

تبين ان السيد رئيس الجامعة اللبنانية يعرض ويطلب ما يأتي ::

١

الرئيس

٥٥٣/٥٥



جانب رئيس هيئة التشريع والإستشارات  
في وزارة العدل

الموضوع: إيداع نسخة عن نظام رابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية.  
المرجع: كتابكم رقم ١٩٩٩/١/٤٠.

بالإشارة إلى الموضوع والمرجع المذكورين أعلاه.  
نودعكم ربطاً بصورة عن النظام الأساسي لرابطة الأساتذة المتفرغين في  
الجامعة اللبنانية المرخص لها بموجب علم وخبر رقم ١/١١٩/د.

بيروت في: ٢٢ نيسان ١٩٩٩  
رئيس الجامعة اللبنانية  
أسعد دياب

٥٧٤/٤٤١١١  
شياً - وزارة العدل  
٥٥/٤/١٩

وان رئيس الهيئة وجه الى رئاسة الجامعة اللبنانية بتاريخ ١٣/٤/٩٩ كتابا طلب بموجبه تزويد الملف بنسخة عن نظام رابطة الاساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية .

وان المستند المذكور ورد الى قلم هذه الهيئة بتاريخ ٢٢/٤/١٩٩٩ .

### بناء عليه

حيث من المسلم به ان للاساتذة الجامعيين ، وفي اطار ممارستهم للنشاط التعليمي والاكاديمي ، حرية كبيرة في التعبير عن آرائهم قولاً وكتابة .

وان هذه الحرية هي احدى الحريات الاساسية التي كفلها الدستور اللبناني سواء لجهة التعبير عن الرأي او لجهة التعليم .

ولكن حيث يحد من تطبيق هذا المبدأ عندما يحصل التعبير عن الرأي خارج اطار النشاط الجامعي الاكاديمي .

وهذا الحد يجد اساسه في خضوع الاساتذة الجامعيين في الجامعة اللبنانية لنظام الموظفين كما يستفاد من النصوص التالية :

- المادة /٣٥/ من المرسوم رقم ٢٨٨٣ المعدل ، تاريخ ١٦/١٢/١٩٥٩ والمتعلق بتنظيم

الجامعة اللبنانية ، وهي تنص على ما يأتي :



" تتألف الهيئة التعليمية في الجامعة اللبنانية من :

أ- الاساتذة والاساتذة المساعدين والمعيدون . وهم من موظفي الدولة الدائمين الخاضعين لنظام الموظفين العام وللحكام الخاصة الواردة في هذا القانون .

ب- الاساتذة المتعاقدون . وهم الذين تتعاقد معهم الجامعة لاعطاء ساعات في مختلف مواد التدريس ."

- المادة السابعة من القانون رقم ٧٥ الصادر بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٢٦ المتعلق بإعادة تنظيم الجامعة اللبنانية وهي تتضمن الآتي :

" أ- افراد الهيئة التعليمية وموظفو الجامعة ، فنيين واداريين ، هم من موظفي الدولة ، ويخضعون لجميع القوانين والانظمة المتعلقة بسائر الموظفين ولاسيما احكام التدرج والترقية والترقية والصرف والتقاعد الا في الاحكام الخاصة المنصوص عليها في هذا القانون وفي الانظمة المتعلقة بالجامعة ... "

- الفقرة ٢/ من البند ج من المادة السادسة من المرسوم رقم ١١٦٩٠ تاريخ ١٩٦٩/١/٩ المتعلق بتنظيم عمل الهيئة التعليمية في الجامعة اللبنانية، المعدلة بموجب المرسوم الاشتراعي رقم ١٣٢/١٦ تاريخ ١٩٨٣/٩/١٦ التي تتناول الاساتذة المتفرغين والمتعاقدون وهي تتضمن ما يأتي :

" ... يخضع هؤلاء المتعاقدون لجميع واجبات افراد الهيئة التعليمية المنتمون الى الملاك الدائم ..."

وينطبق بالتالي على افراد الهيئة التعليمية في الجامعة اللبنانية ما ينطبق على الموظفين لجهة الواجبات والاعمال المحظرة لاسيما تلك التي نصت عليها المادتان ١٤/و/١٥/ من نظام الموظفين الصادر بالمرسوم الاشتراعي رقم ١١٢ تاريخ ١٩٥٩/٦/١٢ .

علما بأن الفقرة ١/ من المادة ١٥/ المذكورة والمعدلة بموجب القانون ١٤٤ تاريخ ١٩٩٢/٥/٦ تحظر على الموظف " ان يلقى او ينشر دون اذن خطي من رئيس ادارته، خطبا او مقالات او تصريحات او مؤلفات في أي شأن كان " بالاضافة طبعا الى موجب الموظف بالامتناع عن الادلاء بكل ما يسيء الى الادارة التي ينتمي اليها .

ل

والحظر المنصوص عليه في النص المثبت اعلاه يتناول التصريحات على اختلاف  
انواعها بما فيها تلك التي تتناول المرفق الذي ينتمي اليه من يعطي التصريح سواء كان هذا  
التصريح سلبيا بحق المرفق المذكور ام لا .

وحيث يقتضي بحث مدى هذا الحظر بالنظر الى الخصوصية التي تتمتع بها الجامعة  
اللبنانية وافراد الهيئة التعليمية فيها مع وجود رابطة للاساتذة المتفرغين تتمتع بصفة قانونية لابداء  
رأيها ومواقفها .

وحيث بالعودة الى النظام الاساسي لرابطة الاساتذة المتفرغين يتبين انه تضمن ما يأتي:

ان المادة الاولى منه نصت على انه " بحق لجميع افراد الهيئة التعليمية والاساتذة الباحثين  
الداخليين في ملاك الجامعة اللبنانية المتفرغين في وحداتها وفروعها الانتساب الى الرابطة "

وان البند الاول من المادة الثانية التي تتناول واجبات العضو نص على ان عليه " ان يلتزم  
قرارات الرابطة والتوصيات الصادرة عنها ."

وان المادة الثالثة والثلاثين منه اناطت صلاحية التكلم باسم الرابطة بأمين اعلامها حيث  
نصت على ما يأتي :

" في صلاحيات امين الاعلام :

١- يقوم امين الاعلام بإبلاغ وسائل الاعلام المقروءة والمرئية والمسموعة مواقف الهيئة  
التنفيذية .

٢- يشرف بالتنسيق مع الهيئة التنفيذية على النشرات التي تصدرها الرابطة ."

وانه في ضوء النصوص المذكورة آنفا لا يتبين وجود أي استثناء معطى لمصلحة اساتذة  
الجامعة على مبدأ الحظر المشار اليه اعلاه مما يقتضي بالتالي اعتبار هذا المبدأ ساريا بحقهم .

ال

### لهذه الاسباب

ترى الهيئة انه تكون لاساتذة الجامعة اللبنانية ، وفي اطار نشاطهم الاكاديمي ، حرية التعبير عن ارائهم. اما خارج اطار هذا النشاط، فانهم يخضعون للاحكام القانونية التي تحظر على الموظفين اعطاء التصريحات على اختلاف انواعها اذا ما تعلقت بالمرفق الذي ينتمون اليه سواء اكان هذا التصريح سلبيا ام ايجابيا بحق المرفق المذكور، مع الاحتفاظ بصلاحيات امين الاعلام في رابطة الاساتذة المتفرغين .

١٥٥٥

بيروت في : ٢٥

رئيس هيئة التشريع والاستشارات

في وزارة العدل

القاضي غالب غانم



تعرض هذه الاستشارة على حضرة المدير العام لوزارة العدل

للتفضل باتخاذ الموقف المناسب

١٥٥٥

بيروت في : ٢٥

رئيس هيئة التشريع والاستشارات

في وزارة العدل

القاضي غالب غانم



### لهذه الاسباب

تري الهيئة انه تكون لاساتذة الجامعة اللبنانية ، وفي اطار نشاطهم الاكاديمي ، حرية التعبير عن ارائهم. اما خارج اطار هذا النشاط، فانهم يخضعون للاحكام القانونية التي تحظر على الموظفين اعطاء التصريحات على اختلاف انواعها اذا ما تعلقت بالمرفق الذي ينتمون اليه سواء اكان هذا التصريح سلبيا ام ايجابيا بحق المرفق المذكور، مع الاحتفاظ بصلاحيات امين الاعلام في رابطة الاساتذة المتفرغين .

بيروت في : ٢٥ / ٥ / ٩٩

رئيس هيئة التشريع والاستشارات

في وزارة العدل

القاضي غالب غانم



تعرض هذه الاستشارة على حضرة المدير العام لوزارة العدل

للتفضل باتخاذ الموقف المناسب

بيروت في : ٢٥ / ٥ / ٩٩

رئيس هيئة التشريع والاستشارات

في وزارة العدل

القاضي غالب غانم



ة العدل  
١٤٣  
٩٩/٥/٢٥

س. ا. ا. ا. ا.

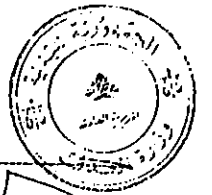
على النتيجة التي آلت اليها المطالمة

رقم ١٧٥ / ٩٩

بيروت في ٩٩/٥/٢٧

المدير العام لوزارة العدل بالنيابة

رئيس هيئة القضاة



تحال لجانب رئيس الجامعة اللبنانية

بيروت في ٢٥ / ٥ / ٩٩

رئيس هيئة التشريع والاستشارات

في وزارة العدل

القاضي غالب غانم

سبريال سريان

### لهذه الاسباب

تري الهيئة انه تكون لاساتذة الجامعة اللبنانية ، وفي اطار نشاطهم الاكاديمي ، حرية التعبير عن ارائهم. اما خارج اطار هذا النشاط، فانهم يخضعون للاحكام القانونية التي تحظر على الموظفين اعطاء التصريحات على اختلاف انواعها اذا ما تعلقت بالمرفق الذي ينتمون اليه سواء اكان هذا التصريح سلبيا ام ايجابيا بحق المرفق المذكور، مع الاحتفاظ بصلاحيات امين الاعلام في رابطة الاساتذة المتفرغين .

بيروت في : ٢٥ / ٥ / ١٩٥٩

رئيس هيئة التشريع والاستشارات

في وزارة العدل

القاضي غالب غانم



تعرض هذه الاستشارة على حضرة المدير العام لوزارة العدل

للتفضل باتخاذ الموقف المناسب

بيروت في : ٢٥ / ٥ / ١٩٥٩

رئيس هيئة التشريع والاستشارات

في وزارة العدل

القاضي غالب غانم



وزارة العدل  
رجيل ١٤٣  
تاريخ ٥/٥/٥٩

مع اساتذة

على النتيجة التي آلت اليها المطالمة

رقم ١٧٥ / ٥٩

بيروت في ٥ / ٥ / ٥٩

المدير العام لوزارة العدل بالنيابة

رئيس هيئة القضاة



تحال لجانب رئيس الجامعة اللبنانية

بيروت في ٢٥ / ٥ / ١٩٥٩

رئيس هيئة التشريع والاستشارات

في وزارة العدل

شالبا غانم

كبيرال سريان



الجمهورية اللبنانية

وزارة العدل

هيئة التشريع والاستشارات

رقم الاساس : ١٩٩٩/١/٤٠

الادارة المركزية الدائرة الادارية المشتركة
رقم ٢٩٧
ورد في

الموضوع : بيان الرأي في التصاريح والبيانات والكتابة من قبل افراد الهيئة التعليمية في الجامعة اللبنانية بالنسبة الى معلومات او اخبار تسيء الى سمعة الجامعة او تتعلق بها .

المراجع : كتاب حضرة رئيس الجامعة اللبنانية عدد ١٣٨٥/ص تاريخ ١٩٩٩/٢/٦ .

ان هيئة التشريع والاستشارات في وزارة العدل ،  
بعد الاطلاع على الكتاب المذكور في المرجع ،

وحيث ان ثمة ما يحول ، في هذه المرحلة ، دون البت بالموضوع بسبب عدم وجود نسخة عن نظام  
رابطة الاساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية

لذلك

يرجى التفضل بتزويد الملف بهذا المستند .

بيروت في : ١٣ / ٤ / ١٩٩٩

رئيس هيئة التشريع والاستشارات

في وزارة العدل



القاضي غالب غانم

# الجامعة اللبنانية

الرئيس

٥٥٣/٥

وزارة العدلية
هيئة التشريع والاستشارات
الرقم ٩٩/٥
الورود في ١٤

جانب رئيس هيئة التشريع والاستشارات  
في وزارة العدل

الموضوع: إيداع نسخة عن نظام رابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية.  
المرجع: كتابكم رقم ١٩٩٩/١/٤٠.

بالإشارة إلى الموضوع والمرجع المذكورين أعلاه.  
نودعكم ربطاً بصورة عن النظام الأساسي لرابطة الأساتذة المتفرغين في  
الجامعة اللبنانية المرخص لها بموجب علم وخبر رقم ١١٩/١٠١.

بيروت في: ٢٢ نيسان ١٩٩٩  
رئيس الجامعة اللبنانية  
أسعد دياب

١٥٥  
١٩/٤/٩٩

الجمهورية اللبنانية

وزارة العدل

هيئة التشريع والاستشارات

رقم الاساس : ١٩٩٩/١/٤٠

الموضوع : بيان الرأي في التصاريح والبيانات والكتابة من قبل افراد الهيئة التعليمية في الجامعة اللبنانية بالنسبة الى معلومات او اخبار تسيء الى سمعة الجامعة او تتعلق بها .

المرجع : كتاب حضرة رئيس الجامعة اللبنانية عدد ١٣٨٥/ص تاريخ ١٩٩٩/٢/٦ .

ان هيئة التشريع والاستشارات في وزارة العدل ،  
بعد الاطلاع على الكتاب المذكور في المرجع ،

وحيث ان ثمة ما يحول ، في هذه المرحلة ، دون البت بالموضوع بسبب عدم وجود نسخة عن نظام  
رابطة الاساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية

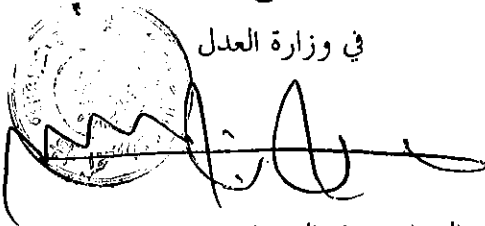
لذلك

يرجى التفضل بتزويد الملف بهذا المستند .

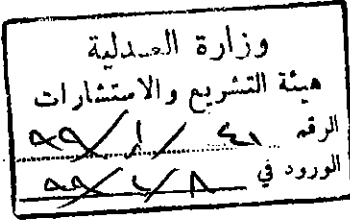
بيروت في : ١٣ / ٤ / ١٩٩٩

رئيس هيئة التشريع والاستشارات

في وزارة العدل



القاضي غالب غاتم



جانب رئيس هيئة التشريع والاستشارات في وزارة العدل

١٣٨/٥٥٥

الموضوع: التصاريح والبيانات والكتابات من قبل أفراد الهيئة التعليمية في الجامعة اللبنانية بالنسبة الى معلومات أو أخبار تسيء بسمعة الجامعة أو تتعلق بها

كثيراً ما تصدر تصريحات ومواقف اعلانية في مجالات متعددة من قبل بعض أفراد الهيئة التعليمية وخاصة بالنسبة الى أوضاع الجامعة اللبنانية وشؤونها مما يسيء اليها أحياناً أو يأتي لمصلحتها أحياناً أخرى ، ويتذرع هؤلاء بالحرية الأكاديمية وبالرغم من نصوص قانونية ترعى أوضاع العاملين في الإدارات والمؤسسات الرسمية مع العلم بأن هناك وجود خصوصية تتمتع بها الجامعة اللبنانية وأفراد الهيئة التعليمية فيها إذ انّ هناك رابطة للأساتذة المتفرغين تتمتع بصفة قانونية لابداء رأيها ومواقفها ،

فيرجى ابداء الرأي حول مدى حرية أفراد الهيئة التعليمية في التعبير والكتابة والاعلان بالموضوع المشار اليه .

بيروت في ٦ / ٢ / ١٩٩٩  
رئيس الجامعة اللبنانية

أسعد دياب